JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ
العدد العاشر
(٤٢٩)-(٤٤٥)

المنحى الوظيفي للاعتراضات النحويّة لابن الطراوة

أ.م.د.أحمد عبدالله ظاهر
جامعة واسط / كلية الآداب – قسم اللغة العربيّة
athaher@uowasit.edu.iq

الملخص

يعدّ ابن الطّراوة من أبرز النحويين الأندلسيين عُرف بآرائه ، وانتقاداته للنحو العربي وأحكامه ؛ ولفرط علمه لُقب بالأستاذ ، والملاحظ في اعتراضاته النّحويّة أنّها تؤكد على الجانب الوظيفي للغة ، إذ لم يقتصر في أحكامه على الجانب الشّكلي للتراكيب النّحويّة بل استطاع أن يوازن بين الشّكل والوظيفة ؛ لبيان المهمة الرئيسة للغة في حيز التّواصل الإنساني.

الكلمات المفتاحية: الوظيفة ، الهيكل ، التعبير ، العامل ، السياق.

Functional Orientation in the Grammatical Objections of Ibn Al-Tarawa

Asst. Prof. Ahmad Abdullah Dhahir, Ph.D.
University of Wasit / College of Arts
Department of Arabic Language
athaher@uowasit.edu.iq

Abstract

Ibn Tarawa is one of the most prominent Andalusian grammarists known for his opinions, criticisms of Arabic grammar and judgments. For his excessive knowledge, he is called “the professor”. It is noted in his grammatical objections that it emphasizes the functional aspect of language, as his judgments were not limited to the formal aspect of grammatical

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

structures, but he was able to balance form and function to show the main task of language in human communication.

Keywords: function, structure, expression, factor, context.

توطئة

كانت اعتراضات ابن الطّراوة تؤكد الجانب الوظيفي للغة ، إذ لم يقتصر في أحكامه على الجانب الشّكلي للتراكيب النّحويّة بل استطاع أن يوازن بين الشّكل والوظيفة ؛ لبيان المهمة الرئيسة للغة في حيز التّواصل الإنساني ، وقد رفض كثيرًا من الأحكام والمصطلحات والحدود معتمدًا على الوظيفة النّحويّة التي تؤديها المفردات داخل التركيب النّحوي ؛ ليبين أنّ وظيفة النحو لا تتحقق بتعلم القوانين النّحويّة الجامدة بل تتحقق بوساطة اتقان نظام اللغة ، وأساليبها في التّعبير. وقبل البدء في بيان المحاور الرئيسة لاعتراضاته النحوية لابدّ من بيان معنى الشّكل والوظيفة في النحو ، وعلى النّحو الآتي:

الشّكل والوظيفة

الشّكل : هو الصّورة اللفظيّة المنطوقة أو المكتوبة على مستوى جزء من الأجزاء التحليليّة للتعبير الكلامي ، أو على مستوى التّعبير الكلامي ككل ، وتشمل هذه الصورة : الصورة الإعرابيّة ، والرتبة ، والصّيغة ، والتضام ، والرّسم الإملائي .(السّاقي ، ١٩٧٧م، ١٤١– ١٥٥) .

أمّا الوظيفة : فهي المعنى المحصّل من استخدام الألفاظ ، أو الصورة الكلاميّة في الجملة المكتوبة ، أو المنطوقة على المستوى التّحليلي أو التركيبي ، ولهذا تُقسم الوظائف في اللغة العربيّة على قسمين : الوظائف الصّرفيّة ، الوظائف النّحويّة(الساقي ، ١٩٧٧م ، ١٥٨–١٦٢).

والمقصود بالوظائف الصّرفيّة : مجموعة من المعاني الصرفيّة التي يرجع بعضها إلى تقسيم الكلم ، ويعود بعضها الآخر إلى تصريف الصيغ (حسّان ، ١٩٧٣م، ٨٢) .

أمّا الوظائف النّحويّة : فهي المعاني العامة المستفادة من استخدام الألفاظ أو الصور الكلاميّة في الجملة المكتوبة ، أو المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي (الساقي ، ١٩٧٧م ، ١٦٢).

ويرى الدكتور أحمد المتوكل أنّ مصطلح الوظيفة في النحو واكب استعماله مفاهيم مختلفة أدى في بعض الأحيان إلى التقريب بين أنحاء مختلفة كالنحو الوظيفي ، والنحو المعجمي ، ويمكن إرجاع هذه المفاهيم إلى مفهومين اثنين : الوظيفة كعلاقة ، والوظيفة كدور (المتوكل ، ٢٠٠٥م ، ٢٣) ، ومصطلح الوظيفة العلاقة : يدلّ على العلاقة القائمة بين مكوّنين ، أو مكونات في المركب الاسمي

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

أو الجملة ، والمقصود بالوظيفة الدور : الغرض الذي تُسخّر الكائنات البشريّة اللغات الطبيعيّة من أجل تحقيقه ، وما تجدر الإشارة إليه هنا هو أنّ مفهومي العلاقة والدور بالنسبة للوظيفة مفهومان متباينان إذ إنّ " العلاقة رابط بنيوي قائم بين مكونات الجملة ، أو مكونات المركب في حين أنّ الدّور يخص اللغة بوصفها نسقًا كاملًا إلا أنّ التّباين الواضح بين المفهومين لا يُلغي ترابطهما" (المتوكل ، ٢٠٠٥م ، ٢٣) ، ويمكن بيان المنحى الوظيفي في اعتراضات ابن الطّراوة في المحاور الآتية :

أولًا: الحدود النّحويّة

تؤدي الحدود دورًا مهمًّا في الحياة العلميّة ، فضلًا عن أهميتها في بيان المصطلحات ومعانيها ؛ لأنّ المصطلحات هي مفاتيح العلوم ؛ لذا يتطلب وضع حدود بارزة لها تميّزها من غيرها من المصطلحات ، وتميّز كلّ مصطلح في مجاله ، إذ إنّ معرفة الحدود توفر لطالب العلم الوقت في تحصيل العلم ؛ لأنّ عدم الإحاطة بها لا يتمكن طالب العلم من الإحالة بتفاصيل العلم الذي يدرسه(التّميميّ،٢٠٠٨م،١). ولكن على الرغم اتفاق أرباب العلوم في الأعم الأغلب من المصطلحات إلا أننّا نجدهم قلّما يتفقون اتفاقًا تامًا في مصاديقها وجزئياتها ؛ لذا نرى كثيرًا من الاختلافات في هذا المجال ، لكن قد يُتَسامح عن بعضها بسبب التّواضع ، قال ابن الطّراوة : " وقولنا : فعلٌ ماضٍ ، ومستقبل ، ونحوه ممّا تَسَامح فيه أهل الصّناعة ، فلو عدلنا عن ذلك خرجنا عن سنن النّحو ، وأهله ،فيما انعقد عليه إجماعهم ، وانقادت له طبائعهم ، وارتاضت به ألسنتهم ، مع أنّ ذلك التّسامح لا يحمل ما قصدوا إليه ، والتّحرز لا يزيدهم منفعة فيه ، وإذا بلغتَ حاجتك فلا تتكلف " (ابن الطّراوة ، ١٨) .

ولكثرة الاختلافات بين المتخصصين في هذا الباب نرى ابن حزم يصفه بأنّه " باب فيه خلط كثير ممّن تكلم في معانيه وشبك بين المعاني ، وأوقع الأسماء على غير مسمياتها ... فكثر لذلك الشّغب والالتباس ، وعظمت المضرة ، وخفيت الحقائق" (الأندلسي ، ١٤٠٤هـ ، ٢).

والحدّ عند النّحويين :هو "الدّال على حقيقة الشيء" (الزجاجي،١٩٧٩م،٤٦) ، أو هو " ما يميز الشيء ، عن ما عداه ، ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعًا مانعًا ، وخرج بعرف النّحاة ، وما بعده(الفاكهي ،١٩٨٨م،٤٩)، والحدود كالقواعد لأنّها " تتضمن قواعد كلية ، وكلّ ما وُجد فيه قيود التّعريف كان داخلًا في المعرّف ، فهي حكم كليّ ينطبق على جميع أفراده ؛ لتعرف أحكامه من هذه القواعد" (التّميميّ ،٢٠٠٨م ،٤٠).

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

وقد اعترض ابن الطراوة على كثير من الأحكام والمصطلحات والحدود معتمدًا على الوظيفة النّحويّة التي تؤديها المفردات داخل التركيب النّحوي ؛ ليبين أنّ وظيفة النحو لا تتحقق بتعلم القوانين النّحويّة الجامدة بل تتحقق بوساطة اتقان نظام اللغة ، وأساليبها في التّعبير قال الدّكتور محمد البنا : " لابن الطّراوة تعريف فريد للنحو يعبّر به أتمّ تعبير عن طبيعة الدّراسة النّحويّة في الأندلس ، وقد ردّ به على الفارسيّ فقال:" والصّواب : النّحو تسديد الذهن للتمييز بين الاستقامة في الكلام والاستحالة" وكأنّه ينبه الدّارسين إلى أنّ مهمة النّاحي ليست وقفًا على العلم بالقوانين ، وإنّما هي نظرة أعمق ، وأبعد حين تمتدّ إلى مدارسة النّصوص بحثًا عن منهج اللغة ، وطرائقها في التّعبير" (البنا ، ٥) .

والمقصود بقوله: "والصّواب : النّحو تسديد الذهن للتمييز بين الاستقامة في الكلام والاستحالة " (ابن الطّراوة ، ٩١) أي أنّ المهمة الرئيسة للنحو هي تمييز التّراكيب الصّحيحة في الاستعمال العربي الذي درجوا عليه في مخاطباتهم ، وأساليبهم البيانيّة فضلا عن وروده في القران الكريم ؛ لذا نراه يقول في باب إعراب الأسماء :" جميع ما يأتي بعد هذا الباب إلى باب الفاعل مُفتقر إلى إصلاح ، خارج عن سنن الصّواب ، فمنه ما لا يُعهد في اللسان ، ومنه ما يخالف نص القرآن ، ومنه مضمرٌ لا يجوز إظهاره ، ولا يسوغ في العقول اختياره " (ابن الطّراوة ، ٣١).

وقد أكّدت الدراسات اللغويّة الحديثة أهمية ربط العلامات النحويّة بالاستعمال اللغوي عند أهل اللغة وهذا ما نراه في تعريف التداولية عند رائدها الأول شارل موريس في إطار مخطط حدّد فيه السيميوطيقا فأقامه على ثلاثة أبعاد أساسيّة أولها النحو ، وكان يعني فيه دراسة علاقات العلامات فيما بينّها في التّراكيب النّحويّة ، والدّلالة ، فضلًا عن دراسة علاقة العلامة بالمرجع الذي تحيل عليه ، ومهمتها بمؤوليها (مستعمليها) (علوي،٢٠١١م، ٢).

وحَدَّ النّطق بقوله : " والنّطق إفصاح العاقل بما يقوم في ذهنه من المعاني لفظًا أو إشارة " (ابن الطّراوة ، ١٩) ، وهو بهذا عدّ الإشارة نطقًا ؛ لأنّها تنقل المعاني التي تجول في ذهن المنشئ ؛ والإشارة تكون سابقة ، أو لاحقة للتراكيب الكلاميّة ، وتُعين المخاطب في فهم كثير من المعاني التي يريدها المنشئ من دون أن ينطق بها، والعناصر الإشاريّة في اللفظ هي وحدات معجميّة " تشمل كلّ ما يشير إلى ذات ، أو موقع ، أو زمن إشارة أوليّة لا تتعلق بإشارة أخرى سابقة ، أو لاحقة فيمثل العنصر الإشاري معلمًا (Index) لذاته ، لا يقوم فهمه أو إدراكه على غيره " (الزناد ، ١٩٩٣م، ١١٥-١١٦).

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

والإشارة من التّعبيرات التي تعتمد اعتمادًا تامًّا على السّياق الذي ترد فيه ، وليس لها مفهوم تداولي خارجه " ولا يُستطاع إنتاجها أو تفسيرها بمعزلٍ عنه"(نحلة ، ٢٠١١م ، ١٦) ؛ لذا عدّها ميلز " فاقدة للاستقلاليّة الإحاليّة " (موشلر ، ٢٠١٠م، ٣٧٤).

وميّز بين مصطلحي (القول) و (الإخبار) بقوله : " القول : وهو إفصاح اللافظ بما يقوم في ذهنه من معنًى ، أو حكاية ، ثمّ يليه (الإخبار) : وهو إفصاح القائل بما يقوم في ذهنه من المعاني خطابًا أو مناجاة ، وبالأول يسمى مكلّمًا ، وبالثّاني يُسمّى مُتكلّمًا؛ لأنّ الكلام بإضافته إلى المخاطب : عبارة تُحِلُّ المُخبَر مَحَل المُخبِر فيما يقوم في ذهنه من المعاني ، وفي إضافته إلى اللافظ صوت تُنَوّعه ألفاظ موضوعة باتفاق الدّلالة على جميع المعقولات حسًّا أو تخيّلًا " (ابن الطراوة ، ١٩).

استطاع أبو الحسين في النص السّابق أن يبين أثر الكلام بين أطراف العملية التّخاطبيّة الثلاث (المنشئ والمتلقي والخطاب) ، فجعل القسم الأول (القول) وعبّر عنه بإفصاح اللافظ ؛ ليبين أنّ هذا النّوع من الكلام يكون بوساطة نقل الأفكار ، والمعاني من دون أن يكون هناك طرفان متقابلان متصلان ببعضهما (المنشئ والمتلقي) ، بل إنّ هذا النّوع من الكلام يكون التّركيز فيه على الطّرف الأول (المنشئ) أمّا (المتلقي) فإنّه سوف يأتي في وقت لاحق ؛ ليفهم المقاصد المرجوّة من الكلام ؛ لأن الكلام بصفة عامة حمّال أوجه ، يُفصح عن وجه ويواري وجوهًا أخرى ، وعلى المخاطب أو المتلقي الحنق البحث عن القصد من التّكلّم ، أمّا في القسم الثّاني (الإخبار) ، فيجري فيه تحضير المتلقي للتفاعل مع النّصوص المنتجة عبر مجموعة من العتبات قائمة على التّواضع حول مجموعة من القضايا اللغويّة التي قد يؤدي جهلها إلى سوء الفهم ، إذ على المتكلم مراعاة قدرات المخاطب ، والأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل التي قد تساعده على الفهم . والفهم الجيّد يُمكّن من إقامة علاقات حواريّة بين الأطراف المتخاطبة ، تتباين فيها مقاصد الحوار وتتنوع بين توجيه المتكلّم لإنجاز أفعال ما ، أو إقناعه بأفكار ، أو أفعال ؛ لأنّ عملية التّواصل تتأسس على عقدتين ، المتكلم والمخاطب (خلف الله ، ٢٠١٧م ، ٢٢٧) .

يتضح ممّا تقدّم أنّ أبا الحسين كان يركز في حدّوده النحويّة على المقاصد الكلاميّة ، وهذه المقاصد تمثل المحور الأساس الذي تسعى الدّراسات اللسانيّة الحديثة إلى تحقيقه .

ثانيًا البنية والوظيفة

البنية :هي نظام يقوم على قوانين داخليّة تتحكم فيه ، فضلًا عن أنّها علاقات تربط المكونات بعضها ببعض (بنور ، ٢٠١٣م، ٢) " دون الرجوع إلى عناصر خارجيّة ، وهي تتميّز ...

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

بالشموليّة ، والتّحويل ، والتنظيم الذّاتي " (الحناش ، ١٩٨٠م ، ١٠١-١٠٢). ويرى الدكتور أحمد المتوكل أنّ بنية اللغة تأخذ الخصائص التي تخدم إنجاح التّواصل وأهدافه ، ومختلف أنماطه(المتوكل ، ٢٠٠٦م ، ٢٨) ؛ لأنّ التّواصل الأمثل النّاجح مرهون بخلو الخطاب (كبنية) من كلّ ما يمكن أن يحول بين المخاطب وبين تأويله ، فلو حدث أن وجد عائق من العوائق فإنّ التّواصل يقلّ بحسب هذا العائق ، ومن هذه العوائق : الحذف ، الفصل ، وكثرة الإدماج المرتبط برأس واحد موصلي عادة (المتوكل ، ٢٠٠٦م ، ٢٨) .

وتتحدد نوعية البنية حسب هدف التّواصل فبنية الاستفهام غير بنية الأمر ، غير بنية النهي ، والبنية التي تصاغ بها جملة هدفها إيصال معلومة إضافيّة للمتلقي ، غير الجملة التي يُراد بها تصحيح معلومة لدى المتلقي ، فحين يكون الخطاب مقصودًا به تقييد معلومة من معلومات المخاطب أو تصحيحًا فإنّ المكون الحامل للمعلومة المقيّدة أو المصحّحة يرد مصحوبًا بإحدى أدوات التّقييد أو متصدرًا للجملة أو مفصولًا (المتوكل ، ٢٠٠٦م ، ٢٨) ، وهذا إن دلّ على شيء فهو يدلّ على تبعية البنية الصّرفيّة التّركيبيّة للغرض التّواصلي المقصود (بودرامة ،٢٠١٤، ٥٨) .

وقد اهتم علماء العربيّة بإبراز الدور الوظيفي لبنية اللغة بآلية الوضع الحواري بين المتكلم والمخاطب ، وما تؤديه الأبواب النّحويّة من وظائف تركيبيّة ودلاليّة وتداوليّة تتعلق بالعمليّة التبليغيّة ، واستطاعوا أن يكتشفوا القيود البنيويّة اللازم توفرها كالإحالة والرتبة وغيرها من الخصائص الشّكليّة(القحطاني ،٢٠٢١، ٩٨) ، وقد أطلق عبد القاهر الجرجاني على هذه الأدوار الوظيفيّة اسم (معاني النحو) ، ويمكن بيان اعتراضات أبي الحسين على مستوى البنية في المجالات الآتية:

أ. أقسام الكلام بين الشكل والوظيفة

ذكر ابن الطّراوة التقسيم الثلاثي للكلم الذي جاء في كتاب سيبويه " الكلم : اسمٌ ، وفعلٌ ، وحرفٌ " (الكتاب ، ١٩٨٨م، ١٢) ، لكنه اعترض على صياغة أبي علي الفارسي لهذا التّقسيم بإبدال لفظ يأتلف بدلًا من ينقسم فقال : " وقال مؤلف كتاب الإيضاح (الكلمُ يأتلف من ثلاثة أشياء : اسم ، وفعل ، وحرف) ، فما زعمه سيبويه منقسمًا إلى ثلاثة أشياء زعمه المؤلف ملتئمًا من ثلاثة ، وهذا نقض الأوّل ضرورة ، إلا أنّ ما زعمه سيبويه معقول مقول ، وما زعمه المؤلف لا مقول ، ولا معقول ، تقول : ما الشيء الذي ينقسم إليه الكلم ؟ فيقول : الاسمُ ، الفعلُ ، الحرفُ ، ثمّ تقول ما الشيء الذي ينقسم منه الاسمُ ، والفعلُ ، والحرفُ ؟ فيقول : الكَلِمُ ، فيدور كلٌّ واحدٍ منهما على صاحبه ، فهذا معقولٌ مقولٌ " (ابن الطّراوة ، ١٧)..

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

فالاعتراض هنا قائم على الدلالة المعجميّة للألفاظ ، ولم يتعرض إلى الوظائف النّحويّة ، ثمّ حاول أن يعقد مقارنة بين دلالة (الكلام والكلم) مستدلا بالاستدلال المعجمي نفسه فقال : " فإن قلت : ما الشيء الذي يأتلف من الاسم والفعل والحرف ؟ فيقول : الكلامُ ، و لا يقولُ الكلمُ ؛ لأنّ الكلم منقسمٌ إلى غيره لا مؤتلفٌ من غيره ، فلا يكون الشيء الواحد في الحالِ الواحدة منقسمًا مؤتلفًا ، ولهذا لا تقول : ما الشيء الذي يأتلف منه الكلمُ ؟ لأنّه جامع هذه الثلاثة لا مجموعُها ، فهذا لا معقولٌ و لا مقولٌ " (ابن الطراوة ، ١٧).

ثمّ انتقل لبيان الفرق الوظيفي بين الكلام والكَلِم ، فقال : " فإن ائتلفت هذه الثلاثةُ على نظامٍ نحو قولك : قد قامَ زيدٌ ، كان كلامًا مفيدًا مَقولًا لا كَلِمًا ، وإن ائتَلَفَتْ على غير نظام نحو قولك : قامَ قَد زيدٌ ، كان كَلِمًا غيرَ مفيدٍ لا كلامًا " (ابن الطّراوة ، ١٧) فالانتظام والإفادة هما الفيصل بين المصطلحين .

واعترض على سيبويه بأسلوب هادف ، وعذر ملتمس ، وعدّ كلامه من الوهم الذي لا يخلو منه البشر فقال : " ويتمّ الكلام من فعلٍ واسمين ، ولا يكون من اسمينِ وفعلٍ نحو : (زيدٌ عمرًا قَصَدَ) ، و لا (عمراً زيدٌ قَصَدَ) ، وقد ألمَ سيبويه (رحمه الله) بشيء من هذا في قوله : زيدًا منطلقًا ظَنَنْتُ) ، وهذا من الوهم الذي لا يخلو منه البشر ، وما كان من عند غير الله وُجِدَ فيه اختلافٌ كثيرٌ ، و لا تثريبَ علينا فيما نُلِمُّ به من الخلاف على سيبويه (رحمه الله) في اليسير من نَظَرِهِ لا بشيءٍ من نَقْلِهِ ؛ لأنّ تقليد الصادق في نقلة واجبٌ ، والاعتراض عليه في نَظَرِهِ جائزٌ ، فَمَنْ تَمَّتْ له التّفرِقَةُ بين هاتينِ الحالتين عُوفي مِن إنزالِ الظَّنَّةِ بِنَا ، وأراحَ الحَفِيظينِممّا نَخُوضُ فيه من أمرِنَا " (ابن الطّراوة ، ١٨).

ثمّ ختم كلامه في باب أقسام الكلام بالاعتراض على هذا التّقسيم ؛ لأنّ الكلام عنده يُقسم على خبر وإنشاء ، لكنه يرى أن رفض ما درج عليه أهل الصناعة يُعَدُّ خُروجًا عن سنن النّحو ، فقال : " فلو عَدَلْنَا عن ذلك خَرَجْنَا عن سُنَن النّحو وأهلِهِ فيما انعَقَدَ عليهِ إجماعُهُم ، وانقادَتْ لَهُ طِبَاعُهُم ، وارتاضَتْ بِهِ ألْسِنَتُهُم ، مَعَ أنَّ ذَلِكَ التّسَامُحَ لا يَحمل ما قَصَدُوا إليه ...وكذلك قولُهم الكلامُ يَنقَسِمُ إلى ثلاثَةٍ: اسمٍ ، وفعلٍ ، وحرفٍ ، إنَّمَا يَنْقَسِمُ الكلامُ إلى ثلاثَةٍ :الدّعاء ، والسؤال ، والخبر ، وكُلُّ واحدٍ من هذهِ الثلاثةِ إذا وصفته كلامٌ ، ولو انقسم الكلامُ إلى اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ وجَبَ أن يكونَ قولُنا : رجلٌ ، على حِدَتِه كلامًا ، وكذلك قَصَدَ ، وَلَمْ ، والباء الزائدة ، ونحوها ، وهذا خُلْفٌ ، إنّما كُلُّ واحدٍ من هذهِ كَلِمَةٌ لا كَلامٌ " (ابن الطّراوة ، ١٨-١٩) .

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

يتضح ممّا تقدّم أنّ ابن الطّراوة قد تَنَبَّه إلى مفهوم الإسناد باعتباره تركيبًا دلاليًّا " يختَزِلُ دَلالة النحو الأساسيّة في علاقتها بالمتكلم ، وباعتباره علاقة دلاليّة نحويّة مجرّدة ينعقد بها المعنى الذي يتصرّف كلامًا يُحسن السّكوت عليه ، ويتخصص إمّا قيمةً إثباتية موجبة هي الصورة البسيطة المثلى للخبر ... وإمّا قيمة سَلبيّة هي الصّورة المُجَسِّدة للاستفهام ، والأمر ، وما يكون بمنزلتهما " (ميلاد ، ٢٠٠١م ، ٦١٨) .

ب ـ دلالة الفعل على الزمن

اعترض ابن الطّراوة على قول أبي علي الفارسي : " والفعل ينقسم بانقسام الزمان : ماضٍ ، وحاضرٍ ، ومستقبل" (الفارسي ، ٢٠٠٨م ، ٧٢) فقال : " ولو قال : والفعل ينقسم بانقسام الحدث كان مصيبًا " (ابن الطّراوة ، ٢١) ، واستدلّ على ذلك بقول سيبويه : " وأمّا الفعل فأمثلة أُخِذَت من لفظ أحداث الأسماء ، وبُنِيَتْ لِمَا مضى ، ولِمَا يكون ، ولم يقع ، وما هو كائنٌ لم ينقطع " (سيبويه ، ١٩٨٨م ، ١/ ١٢).

ويرى أبو الحسين ابن الطّراوة أنّ تواضع النحويين على تقسيم الفعل بحسب الزمن يحتاج إلى إعادة نظر ؛ لأنّ الفعل يقع لِمَا " مضى من الحدث ، ، وما ينتظر ، وما هو كائنٌ في حال الخبر ، ولم يَجرِ للزمان هنا ذكرٌ ، فقولك : (قَعَدَ) دليلٌ على قُعود انقضى بعد وجود ، و (سَيَقعُدُ) دليلٌ على قعود يأتي ، وهو الآن في العدم ، و (يَقعدُ) دليلٌ على قُعودٍ في حالِ حديثك ، ولم يجر للزمان ذِكرٌ في شيء من هذا النّص ، فللحدث ثلاثةُ أحوال : عَدَمَانِ ووجودٌ ، وأمسِ ، وغَدٌ ، واليوم مُنجرّةٌ مع هذه الأحوال الثلاثة انجرار الشّكلِ والصورة مع اللون في قولك : (رأيتُ الحائطَ) ونحوه من الأجسام ، وقد عَلِمنا أنّ محسوس البصر اللونُ ، وهو ما يقبله الجسمُ من نُور الشّمس والكوكبِ والنيران ، فالنُّورُ إذاً موضوعُ الألوان ، فلا ترى إلّا مُلَوَّنًا ، ونحنُ نُدركُ المثلث ، والمُربَّع ، وغيرها نت الأشكال بانجرارهما مع اللّونِ حَتّى يُحْزَر ذلك حَزْرًا بالعيان فينصب ، أو لا يكادُ كثيرٌ خَطأً " (ابن الطّراوة ، ٢١) ، وقال أيضًا : "وهذا رأيٌ قد استهوى جماعة من النّحويين وغيرهم ، فَلَم يَفهموا ما الزّمانُ ، والمكانُ كُنْه فَهمِهِ ، ولا وقَفُوا على حقيقةٍ من عِلْمِهِ ، والزّمانُ ، والمكانُ يَقَعُ البحثُ عليهما من أربعةِ أوجهٍ ، أحدها : ما الزّمانُ ، والمكانُ مُرْسَلَين ؟ وما هما مضافين وما هما ظرفين؟ والصوابُ : وضعين ، ومَا هُما جاريين ؟ وليس هذا موضع الكلام على هذه الأنواع الأربعةِ ؛ لأنّا لم نعرض لهذا ، وإنّما قصدنا إلى الإفصاح ببعض ما وَقَع في هذا الكتاب من الخطأ والتّقصير ممّا تَفَرّد به عن

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

قصدِ سيبويه ، فأمّا ما سوى ذلك ممّا تاه فيه مع غيرِهِ فأكثرُ مِن أن أُحصيَهُ ، وأبعَدُ مَشَقّةً من أنْ أستوفِيَهُ ، وَقَد بَيَّنَّا العُذْرَ فيما تقدم ، وأطللنا البحثَ لِمَن أنكَرَ ، أو سَلَّم" (ابن الطّراوة ، ٢٢) .

إنّ هذا الاعتراض الذي ذكرة ابن الطّراوة في مسألة دلالة الفعل على الزّمن هو اعتراضٌ قديمٌ جديدٌ ؛ لأنّه سبق وأن دخل في دراسات الأصوليين ، وأفردوا له مباحث مستقلّة ، فضلًا عن دخوله في الدراسات اللسانيّة الحديثة ، وإنّ الدخول في تفاصيل هذه الآراء سوف يثقل صفحات البحث ، لكنّي سأحاول أن أجمل ما خَلُصَتْ له الدّراسات في المجالين الأصولي واللساني . فالأصوليون يتفقون مع النّحويين في أنّ الفعلَ لا بُدَّ له من فاعل لتضمنه معنى الحدث ، وهذا الحدث لا بُدَّ من زمانٍ يحدثُ فيه ، لكنّ النّحويين ربطوا هذا الزّمان بالمسألة الصّرفيّة ، أي بدلالة الصّيغة في أصل وضعها اللغوي على الزّمن ، فصيغة (فَعَلَ) تدلّ على الزمن الماضي ، وصيغة (يَفعَلُ) تدلّ على الحاضر والمستقبل ، وصيغة (افعل) تدلّ على الحاضر عند بعضهم ، وعلى المستقبل عند بعضهم الآخر ، أمّا "الأصوليون فقد ربطوا هذا الزمان بالمسألة النّحويّة ، لا بالمدلول الصّرفي للصّيغة أي أنّهم ربطوه بطريقة تأليف الجملة وسياقها ، ودلالتها حسب مواقع الخبر والإنشاء ، وبحسب القرائن المقيّدة لإطلاق الفعل ، سواء أكانت قرائن مقاميّة من كون الفاعل زمانيًّا ، والفعل خبريًّا ، أم قرائن لفظيّة ممّا يحيط بالفعل من أدوات النّفي والشرط ، والتّحقيق ، والتّسويف ، والظروف المختلفة التي تصرف الفعل إلى زمان غير زمان الصّيغة الذي يفترضه لها النّحويون" (جمال الدّين ، ١٩٨٠م ، ١٦٨).

أمّا الدّراسات اللسانيّة الحديثة فترى أنّ هناك ثلاثة أنواع من الأزمنة : وهي أزمنة مطلقة ، وأزمنة نسبيّة ، ، ثمّ أزمنة نسبيّة مطلقة ، والأكثر ضبطًا وتداولًا هما القسمان الأوّلان ، أمّا القسم الثالث فيمكن عدّه تنوّعًا للنوعين الأوّل والثّاني (السّعيدي ، ٢٠٠٥، ١٠٤) ، ويتم إجراء حصر الأحداث وضبطها في الوقت بالنسبة للأزمنة المطلقة ؛ لأنّ الأحداث قد تتم في لحظة التّلفظ ، أو قبل التّلفظ ، أو بعد التّلفظ ، وتعتمد على السّياقات المتواردة ، أي التّراكيب المتداولة ، وقد يتجاوزها إلى الخطاب ، وتسمى الأزمنة المنتجة بالأزمنة الإحالية التي غالبًا ما ترتبط بالتّراكيب المفتقدة إلى علامات زمنيّة صرفيّة ، وهي الأزمنة التي تستفاد من اسم الفاعل ، واسم المفعول (السّعيدي ، ٢٠٠٥، ١٠٤-١٠٦) .

يتضح ممّا تقدم أنّ ابن الطّراوة كان يؤكد الوظيفة البنيويّة للأفعال ؛ لذا اعترض على ما درج عليه كثير من النحويين في تقسيم الفعل بحسب الزّمن ، ويرى أنّ الصّواب أن يقسم الفعل بحسب الحدث

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

الذي تضمنته على حدث انقضى بعد وجود ، وحدث يأتي وهو الآن في العدم ، وحدث في حال الحديث ، ولم يجر للزمان ذكر في شيء منه ، فالحدث عنده على ثلاثة أحوال عدمان ، ووجود ، وأمسِ وغدٌ واليومُ منجرّة مع هذه الأحوال الثلاثة انجرار الشّكل والصورة مع اللون في قولنا : (رأيْتُ الحائطَ) .

ثالثًا: العامل المعنوي

مثّل العمل النّحوي عنصرًا جوهريًّا من مكونات الدرس والتّحليل في تاريخ النّحو العربي ، وقد انتثرت جزئياته في الدّراسات النّحويّة القديمة والحديثة والمعاصرة "حتّى لا يكاد يخلو من أثارها كتاب نحوي معتبر ، ومن ثمّ توهم كثيرون من الباحثين المعاصرين ضخامة منزلتها في الدرس النّحوي ، وبالغوا في تهويل وظيفتها المنهجيّة ، فزعموا أنّها كانت توجّه النّحاة في توزيع الأبواب ، والمواد ، وتهيمن على تفكيرهم ، وأنظارهم ، وتتحكم في مسيرة البحث والتقعيد ، والتّنظير والتّمثيل ، والتّفسير ، والتّعليل. والحقّ أنّ أعمال القدماء ، ومن بعدهم كانت تسيّرها فكرة الوظائف النّحويّة ، وظواهر الإعراب المشتركة ، ودلالاته ، وقد تتردد مسألة العمل ضمن ذلك الميدان ... ولأنّ القدماء أغفلوا تفسير مفهوم العامل بدقة واستيعاب ، وألقوا في معارضه عبارات موزعه متداخله ، لا يضمها مذهب واضح السّبيل ، أو اتجاهات محددة القسّمات ، فقد تنازعت أقلام الباحثين والدّارسين ، في رصد الأحياز التي تتحرك فيها توجهات النّحاة من هذه المسألة الأصوليّة المهمة" (قباوة ، ٢٠٠٣م ، ٧) ، وقبل الدخول في العوامل المعنويّة عند ابن الطّراوة لابدّ لنا من تحديد مفهوم العامل بصورة عامة والعامل المعنوي بصورة خاصة وعلى النحو الآتي:

العامل : هو بيان الارتباط والتّعليق بين أجزاء التّركيب ، والأثر الذي ينشأ عن هذا التّعليق (البنا، ٧٢) ، أو : هو ما أوجب آخر الكلمة مرفوعًا ، أو منصوبًا، أو مجرورًا ، أو مجزومًا ؛ فالرّفع علم الفاعليّة ، والنّصب علم المفعوليّة ، والجرّ علم الإضافة ، والجزم علم الوقف (مصطفى ، ٢٠١٢م ، ٤٢) ، والعوامل تكون على نوعين لفظيّة ، ومعنويّة ، والمقصود بالعامل اللفظي هو الذي يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه كـ(مررتُ بزيدٍ) ، و (ليت عمرًا قائمٌ) ، أمّا المعنوي : فهو ما يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل ؛ لوقوعه موقع الاسم (رزاق،٢٠٠٩م، ١٥) ، ومن العوامل المعنويّة التي ذكرها ابن الطّراوة (عامل القصد إليه) .

القصد إليه

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

وهو عامل مختص بالنّصب اعتمده ابن الطّراوة ولم يُسبق إلى القول به "وهو عامل معنوي كالابتداء ، وقد نبع اعتداده بهذا العامل من أنّ بعض المعمولات من الأسماء والأحداث قد يُقصد إلى ذكرها خاصة من حاجة إلى الإخبار عنها ، أو تسليط عامل لفظي عليها ، وقد ذكر لنا تلميذه السّهيلي ما يُمكن أن يُتعرف به على هذا العامل يقول متحدثًا عن أقسام الحدث : فالحدث إذن على ثلاثة أضرب : ضربٌ يحتاج إلى الإخبار عن فاعله ، وإلى اختلاف أحوال الحدث ، فيُشتق منه الفعل دلالة على كون الفاعل مُخبرًا عنه ، وتختلف أبنيته دلالة على اختلاف أحوال الحدث ، وضربٌ يحتاج إلى الإخبار عن فاعلة على الإطلاق من غير تقييد بوقت ولا حال، فيشتق منه الفعل ولا تختلف أبنيته ، نحو ما ذكرناه من الفعل الواقع بعد همزة التّسوية ، وبعد (ما) الظرفيّة ، وضربٌ لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله ، ولا إلى اختلاف أحوال الحدث ، بل يحتاج إلى ذكره خاصة على الإطلاق مضافًا إلى ما بعده نحو (سبحان الله) ، فإنّ (سبحان) اسم يُنبئ عن العظمة ، فوق القصد إلى ذكره مجردًا عن التّقييدات بالزمان ، أو بالأحوال ؛ ولذلك وجب نصبه كما يجب نصّب كلّ مقصود إليه بالذكر نحو (إياك)، ونحو (ويل زيد وويحه) "(البنا ، ٧٤) .

ويدرج ابن الطّراوة فيما انتصب بالقصد إليه لا بعامل فعلي مقدر (زيدًا) في نحو (زيدًا ضَربْتُه، وزيدًا ضربتُ) فهو لا يجعله مفعولًا مُقدّمًا ، و لا منصوبًا بفعل يفسره الفعل المذكور كما يرى جمهور النحويين (أبو جناح ، ١٩٩٨م ، ٣٩) .

وتابع السّهيلي أستاذه في هذا العامل المعنوي في نصب المنادى فقال : "والمنادى منصوب بالقصد إليه ، وإلى ذكره : كما تقدم من قولنا ، في كلّ مقصود إلى ذكره مجرّدًا عن الإخبار عنه: أنّه منصوب . ويدلك على أنّ حرف النّداء ليس بعامل وجود العمل في الاسم دونه نحو :(صاحبَ زيدٍ أقبل) ، و(يُوسُفُ أعرض عن هذا) ... ولو كان حرف النّداء عاملًا لَمَا جاز حذفه وبقاء العمل " (السّهيلي ، ١٩٩٢م ، ٦١-٦٢).

وتابع السّهيلي أستاذه في اعتراضاته على جمهور النّحويين ، ومن ذلك ما نراه في تفسيره لظاهرة منع الصّرف ، ورفضه تعليلهم القائم على ادعاء الفرعيّة في هذه الأسماء ، وما يترتب عليها من ثقل موهوم يمنع من التّنوين والخفض(السّهيلي ، ١٩-٢٤) " وأخذ يفسر ظاهرة منع الصّرف من هذه الأسماء بتفسير خاص بها بعد أن فنّد بالدّليل اللغوي الصّوتي والمعنوي حكاية الثّقل المزعومة في هذه الأسماء(أبوجناح، ١٩٩٨م ، ٤٠).

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

ويرى الدّكتور محمد إبراهيم البنا أنّ النحويين لم يناقشوا هذا العامل " وكلّ ما قالوه إنّه لم يعهد في عوامل النّصب ، ولكنّه يستحق وقفة نظر وتقدير ، وذلك أنّ ما يقوله النّحاة من أنّ العامل في مثل هذه الأسماء مقدّر ، قول لا يقوم على أساس قوي ، إذ لم يُعهد ظهوره في شيء من الكلام" (البنا ، ٧٥).

وتأسيسًا على ما سبق نرى أنّ مخالفة ابن الطراوة لجمهور النحويين ومحاولته لإيجاد عامل معنوي خير دليل على تركيزه على الجانب الوظيفي للغة ؛ لأنّه يرى أن مقاصد المتكلم هي خلاصة الدّراسة النّحويّة ، وثمرتها ، وفيها تظهر الوظيفة الإبلاغيّة للكلام " فالنحو ليس صناعة لفظيّة مجرّدة عن المعنى" بل إنّ المعنى هو الركيزة الأساسية التي تحدد ميادين هذه الصّناعة وأبعادها(الدنيناوي، ٢٠١٦ ، ٢٢) .

رابعًا الإعراب

الإعراب : هو مظهر لفظيّ خارجيّ للعلاقات الدّاخليّة المعنويّة في التّركيب النّحوي (مجاهد ،١٩٤) ، وهو الإبانة عن المعاني بالألفاظ (ابن جنّي ، ٢٠٠٣م ، ٨٩) ، ويعدّ الإعراب من القرائن اللفظيّة التي تستعمل للكشف عن أبعاد الرسالة بين منشئ النّص ، ومتلقيه (أبو المعالي ، ١) . وقد تناوله علماء العربيّة بالدراسة والتّحليل قديمًا وحديثا .

والملاحظ في اعتراضات ابن الطّراوة في مجال الإعراب أنّه يؤكد على الوظيفة الدّلاليّة للحركة الإعرابيّة في التّراكيب النّحويّة ، وهو ما اصطلح عليه في الدراسات اللسانيّة بالإعراب التّداولي ، ويمكن ملاحظة ذلك في الآتي :

أ . إعراب مذ ومنذ

اعترض ابن الطّراوة على أبي علي الفارسي الذي أجاز أن يكون كلّ واحد منهما اسمًا ، ويجوز أن يكون حرفًا للجر ، فقال : " قد ذكرنا فيما مضى أنّ (مُذ) محذوفةٌ من (مُنْذُ) وأنّهما اسمان للزمان ، وقد ذكرنا اضطراب سيبويه –رحمه الله– تسع مرات ، وأحكمنا القول في هذا كلّه ... وما وجه الخفض ، والرّفع بعدهما ، ولزوم الخفض في بعض المواضع لهما ، بما يعضده البرهان ، وتشهد له الأشعار ، والله المستعان ، إلا أنّ المؤلف اعترض علينا في أنّها حرفٌ بقوله : (مُنْذُ كم سِرْتَ؟ مُنذُ حرفٌ لإيصالها الفعل إلى كم) ، وإنّي لأعجب منه كيف عَدَل في النّظر إلى هذا المرمى العظيم البعيد ، وأجال الفكر على هذا المعنى الرئيس "(ابن الطّراوة ، ٨٠) ، ثمّ بيّن الوجه الصّحيح عنده بقوله :" والحقّ أنّه إذا قلت: (ما رأيتُهُ مُذْ يومينِ) كان تقديرُهُ : (ما رأيتُهُ مُدَّةَ يومينِ) ، وإذا

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

رفعتَ كان المعنى : ما رأيتُهُ مُذْ كان يومان، وأسماءُ الزّمانِ تُضاف إلى الأفعال ظاهرة ، ومقدرة " (ابن الطّراوة ، ٨١) .

يتضح ممّا تقدم أنّ ابن الطّراوة يُقدّر الحكم الإعرابي على وفق ما يحتمله السّياق ويرد فيه الاستعمال ، فهو يجعل الحركة الإعرابيّة دليلًا على المعنى ، وبَابًا للتعدد الدّلالي للتّراكيب .

ب . اعتراضه في باب (ما)

اعترض ابن الطّراوة على أبي علي الفارسي بأنّه أثبت بيتاً محرّفًا " وأتبعه تفسيرًا مُمَوّهًا مُزخرفًا ، الخوض فيه تضييع الزّمان ، وإخلالٌ بالقرائح والأذهان ، وخالف الجمهور في رفع ما نصبوا ، واعترض بالرّفع لما أثبتوا ، وهو :

فَلَيْتَ كفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلُّه وَشَرُّكَ عَنّي مَا ارتوى الماءُ مُرتَوِي

برفع (الماء) ، واعتقاد النّصب (مُرْتَوِي) لغير ضرورة تدعو إليه ، من نَصبِ الفاعلِ ، ورفعِ المفعول ، إلا أن يَحْكِيَهُ روايةً ... وتقدير البيت حقيقة : (فليتَ خيرُكَ كُلُّه ، وشَرُّكَ كَفَافًا) فلمّا أولى الخبر (ليت) نَصَبَهُ ؛ لأنّه حرفٌ ناصب يَلزم عَمَلُه كالباء في ﴿كَفَى باللهِ شَهِيْدًا﴾ تَخفِضُ مَا وَلِيَهَا ، ولا يَنْقُص عَمَلُهَا ، وإن كان ما بعدها غيرَ مُضافٍ إليه ، وَإنّمَا هو بِحَسْبِهِ مُحَدِّثٌ عنه ، ورفعُ الاسمِ على جهة المُعاقَبَة بينهما ... و (مُرتَوٍ) هنا يجوز أن يُرادُ به معنى (مِن) فيكون الماء مضافًا إليه ، كأنّهُ قال : (مِن الماءِ) ، ويجوزُ أن يكون بِحَالِهِ من باب الاتحاد والاكتساب ، فيكون الماء مفعولًا به ، ولا متوجّه له إلى غير هذين الوجهين " (ابن الطّراوة ، ٤٠-٤٢) .

وقد أيّد الجرجاني قول ابن الطّراوة إذ قال : " اعلم إنّ هذا البيت قد وقع في تفسيره تخليط من جهة النّقل فليس يتصور منه شيء . والصّحيح ما أذكرُهُ لك ، اعلم أنّ (كفافًا) لا يخلو من أحد أمرين: إمّا أن يكون منصوبًا بـ(ليت) ، أو يكون خبرًا مقدّمًا على كان ، فإن جعلته خبرًا لـ(كان) رفعت قوله : (خيرُكَ ، وشرُّكَ) ، فكأنّك قلت : (فليتَ كان خيرك كلّه وشرّك كفافا عنّي) بمنزلة قولك (مكفوفين عنّي) ؛ لأنّ الكفاف مصدر فيقع على الواحد ، والاثنين ، والجميع كقولك : (رجلانِ عدلٌ ، وقومٌ عدلٌ) ، أمّا قوله (ما ارتوى الماء مرتوي) ففي موضع نصب على كلّ حال ؛ لأنّه ظرف ، كقولك : (لا أفعلُ ذلك ما حَنّتِ النّيبُ) ، فالمعنى : فليت الأمر كذلك ، وقت ارتواء الماء مرتوٍ" (الجرجاني ، ١٩٨٢م ، ١/٤٦٦-٤٦٧).

وتأسيساً على ما سبق نرى أنّ الدّلالة النّحويّة للحركة الإعرابيّة هي التي مكّنت ابن الطّراوة من الاهتداء إلى ما وقع في البيت الشعري من وهمٍ ، وتحريف للرواية .

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

ج . اعتراضه في باب (الأفعال التي لا تتصرف)

ردّ ابن الطّراوة على أبي علي في هذا الباب بقوله : " اقتصر في هذا الباب على الخطأ في رفع الاسم ب(عسى) والخبر عنه بالمصدر ، فكأنّه قال : زيدٌ أن يقوم ، ثمّ أدخل (عسى) ، واستظهر على دعواها بقولِ الزّباء : (عسى الغُوَيرُ أبؤسا) ، وأي تناسب بين هذا وما تقدّم؟ وكيف خرج من المعلوم الذي لا يجوزُ غَيرُه إلى الشّاذ الذي لا يُطلقُ لأحدٍ قوله؟ حتّى يكونَ في الحالِ التي قَبلَ ذلك بها ؛ لأنّها قالت : عَسَى الغُوَيرُ أبؤسا ، في أمر تجوزه ، ثُمّ ثبتَ عندها ذلك المتوقّع فأعلَمَتْ في بقيّة كلامها (صار) فكأنّها قالت : صار الغويرُ أبؤسا ، وهذا التّحول في المقام الواحد من حالٍ في كلام العرب ، واستعمال العامة أكثر من أن يُحصى ، وأعمّ ، وأشهرُ مِن أن يُشْهَرَ ، أو يُنْحَى ... وفي تقديم (زيدٍ) على (أنْ يقومَ) بعدَ (عسى) وتأخيره عنها وإسنادِهِ إليها لا لـ(عسى) ، نَظَر ، لم نَرَ أحدًا أخلَصَ إليه ، ولا شرع لِحَالٍ فيه ، وقد أومأنا إليه في قولنا : يحشر من الشّاهد عليه من القرآن وكلام العرب ما يلزم الإقرار به والتّسليم له " (ابن الطّراوة ، ٣٨).

يتضح ممّا تقدّم أنّ ابن الطّراوة كان يعدّ الحركة الإعرابيّة بنية سطحيّة تُحدد المعنى الوظيفيّ للبنية التّركيبيّة وفق معطيات المقام والمقال ، والظروف المحيطة بهما .

الخلاصة:

١ . استطاع ابن الطّراوة تعريف النّحو تعريفا يعبّر به أتمّ تعبير عن طبيعة الدّراسة النّحويّة بقوله : النّحو هو تسديد الذهن للتمييز بين الاستقامة في الكلام والاستحالة" ، وهو بهذا التّعريف ينبّه الدّارسين إلى أنّ مهمة النّحو ليست وقفًا على العلم بالقوانين ، وإنّما هي نظرة أعمق ، وأبعد إذ تمتدّ إلى مدارسة النّصوص بحثًا عن منهج اللغة ، وطرائقها في التّعبير.

٢. كان ابن الطّراوة يركز في حدّوده النحويّة على المقاصد الكلاميّة ، وهذه المقاصد تمثل المحور الأساس الذي تسعى الدّراسات اللسانيّة الحديثة إلى تحقيقه .

٣. تَنَبَّه ابن الطّراوة إلى مفهوم الإسناد باعتباره تركيبًا دلاليًّا يختَزِلُ دَلالة النحو الأساسيّة في علاقتها بالمتكلم ، وباعتباره علاقة دلاليّة نحويّة مجرّدة ينعقد بها المعنى الذي يتصرّف كلامًا يُحسن السّكوت عليه ، ويتخصص إمّا قيمةً إثباتية موجبة هي الصورة البسيطة المثلى للخبر ، وإمّا قيمة سَلبيّة هي الصّورة المُجَسِّدة للاستفهام ، والأمر ، وما يكون بمنزلتهما.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

٤. رفض ابن الطراوة كثيرًا من الأحكام والمصطلحات والحدود معتمدًا على الوظيفة النّحويّة التي تؤديها المفردات داخل التركيب النّحوي ؛ ليبين أنّ وظيفة النحو لا تتحقق بتعلم القوانين النّحويّة الجامدة بل تتحقق بوساطة اتقان نظام اللغة ، وأساليبها في التّعبير.

٥ . يرى ابن الطّراوة أنّ الصّواب أن يقسم الفعل بحسب الحدث الذي تضمنته على حدث انقضى بعد وجود ، وحدث يأتي وهو الآن في العدم ، وحدث في حال الحديث ، ولم يجر للزمان ذكر في شيء منه ، فالحدث عنده على ثلاثة أحوال عدمان ، ووجود.

مصادر البحث

١. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ،د. محمود أحمد نحلة ، ط١ ، مكتبة الآداب ، القاهرة، ٢٠١١م.
٢. أبو الحسين بن الطّراوة وأثره في النّحو ، الدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار بو سلامة للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، تونس.
٣. الإحكام في أصول الأحكام ،علي بن أحمد الملقب بابن حزم الأندلسي ، دار الحديث ، القاهرة ، ط١ ،١٤٠٤هـ .
٤. إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، مؤسسة هنداوي للتّعليم والثّقافة، ٢٠١٢م.
٥. أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ، الدكتور فاضل مصطفى السّاقي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط٢ (١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م) .
٦. أمالي السّهيلي في النّحو واللغة والحديث والفقه ، أبو القاسم عبد الرّحمن بن عبدالله الأندلسي ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، مكتبة السّعادة.
٧. الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة دراسة نحويّة تداوليّة ، الدكتور خالد ميلاد ، نشر مشترك(جامعة منوبة – المؤسسة العربيّة للتّوزيع)، تونس ، ٢٠٠١م.
٨. الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي ، تحقيق د. مازن المبارك ، دار النفائس ، ط٣(١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).
٩. البعد الوظيفي في النحو العربي ، فيصل بنور، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة قسم اللغة العربيّة وآدابها ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (١٤٣٣هـ-١٤٣٤هـ)(٢٠١٢م-٢٠١٣م) .
١٠. البنيويّة في اللسانيات ، محمد الحناش ، دار الرشاد الحديثة ، الدّار البيضاء ، المغرب ، ط١ ، (١٤٠١هـ – ١٩٨٠م).
١١. التّداوليات علم استعمال اللغة ، الدكتور حافظ إسماعيلي علوي ، علم الكتب الحديث ،إربد ، الأردن ، ٢٠١١م.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

١٢. التّداولية مقدمة عامة ، خلف الله بن علي ، بحث منشور في مجلة اتحاد الجامعات العربيّة للآداب ، المجلد (١٤) ، العدد(١) ، ٢٠١٧م.
١٣. التركيبات الوظيفيّة قضايا ومقاربات ، د. أحمد المتوكل ، مكتبة الكرامة – الرباط ، ٢٠٠٥م.
١٤. الحدود النّحويّة في التراث ، جنان التميميّ ،رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب جامعة الملك سعود ، ١٤٢٩هـ .
١٥. الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جنّي ، تحقيق الدكتور عبد الحميد الهنداوي ، دار الكتب العلميّة ، ط٢ (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٢م).
١٦. دراسات في نظرية النّحو وتطبيقاتها ، الدكتور صاحب أبو جناح ، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ط١ (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
١٧. الدّلالة اللغويّة عند العرب ، د. عبد الكريم مجاهد ، دار الضياء للنّشر والتّوزيع ، عمان.
١٨. رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ، أبو الحسين بن الطّراوة ، تحقيق الدّكتور حاتم صالح الضامن ، عالم الكتب .
١٩. شرح كتاب الحدود في النحو ، الإمام عبدالله بن أحمد الفاكهي ، تحقيق د. المتولي رمضان أحمد(١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
٢٠. القاموس الموسوعي للتّداوليّة ، جاك موشلر- آن ريبول ، ترجمة مجموعة من الأساتذة والباحثين بإشراف عز الدّين المجدوب ، دار سيناترا ، تونس ، ٢٠١٠م.
٢١. القصديّة وأثرها في توجيه الأحكام النّحويّة حتّى نهاية القرن الرّابع الهجري ، الدكتور حيدر جاسم جابر الدّنيناويّ ، مكتبة دجلة ، ط١ ، ٢٠٦م.
٢٢. الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) .
٢٣. كتاب الإيضاح ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النّحوي ، تحقيق الدكتور كاظم بحر مرجان ، ط١ (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).
٢٤. اللغة العربيّة معناها ومبناها ، الدكتور تمام حسّان ، الهيئة المصريّة العامة للكتاب ، ١٩٧٣م.
٢٥. مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء ، الدّكتور فخر الدّين قباوة ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).
٢٦. المقولات الوظيفيّة في الجملة العربيّة دراسة صرفيّة تركيبيّة ، الحسن السّعيدي ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة سايس-فاس، ط١ ، ٢٠٠٥م.
٢٧. المنحى الوظيفي في الدرس النّحوي ، د. عايض بن محمد القحطاني ، بحث منشور في مجلة الآداب للدراسات اللغويّة والأدبيّة العدد(١٢) ، ٢٠٢١.
٢٨. المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد) ، د. أحمد المتوكل ، دار الأمان ، المغرب ، ط١ ، ٢٠٠٦م .

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

٢٩.نسيج النّص ، بحث في ما يكون به الملفوظ نصًّا ، الأزهر الزّناد ، ط١ ، المركز الثّقافي العربي ، بيروت ، ١٩٩٣م) .
٣٠.نظرية العامل وتطبيقاتها عند أبي القاسم السّهيلي ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، العدد(٦) ، ٢٠٠٩م.

مجلة العلوم الاساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الاساسية

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

مجلة العلوم الاساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الاساسية